

زبدة الأصول

[97] أدلة القول بالصحيح الجهة الرابعة: في أدلة القولين، وقد استدل للصحيح بوجوده. أحدها التبادر، ويرده أنه لا يتصور الجامع بين الأفراد الصحيحة، سوى ما أفاده المحقق الخراساني، وهو الالتزام بعنوان بسيط منطبق على مجموع الأجزاء والشرائط، ولا مورد لا دعاء تبادر ذلك المعنى، لما عرفت من أنه لا يخطر ببال عامة الناس وأنه خلاف ما ارتكز في أذهان المتشرعة من معاني هذه الالفاظ، ومعه كيف يدعى تبادره من لفظ الصلاة مثلاً. ثانيها: صحة السلب عن الفاسد، والمراد به ما يقابل الحمل الشائع الصناعي، إذ صحته على نحو الحمل الأولى الذاتي، لا تكون علامة كما تقدم، ولذلك هي ثابتة عند الأعمى، لأنه يدعى الوضع للجامع بين الصحيح والفاسد، لا الحصول الفاسد ولو بنحو المشترك اللفظي. ولكن يرد عليه أنه بعد ملاحظة موارد إطلاق هذه الالفاظ بما لها من المفاهيم، في لسان الشارع والمتشرعة وإرادة الأفراد الفاسدة التي هي كثيرة جداً، لا سبيل إلى هذه الدعوى، مع أنه لو أخبر شخص بأن زيداً يصلى مع عدم علمه بصحة صلاته، فهل تراه كاذباً في هذا الخبر وهذه آية قطعية على عدم صحة السلب. ثالثها: الأخبار الظاهرة في إثبات بعض الخواص والآثار للمسميات مثل الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، أو عمود الدين، أو معراج المؤمن وما شأ كل: فإن هذه النصوص بمقتضى الإطلاق تدل على أن كل صلاة يترتب عليها هذه الآثار، فلازمه بمقتضى عكس النقيض أن ما لا يترتب عليه هذه الآثار ليس بصلاة - وبديهي عدم ترتبها على الصلاة الفاسدة فتدل على أن الفاسدة ليست بصلاة، وهكذا سائر العبادات. وفيه: أنه لو سلم استعمال هذه الالفاظ في الصحاح لا يصح الاستدلال بها: لأن أصالة الحقيقة إنما يرجع إليها لتشخيص المراد بعد العلم بالمعنى الحقيقي والشك في أنه
